مجلة العميد

Journal Homepage: https://alameed.alameedcenter.iq/
ISSN: 2227-0345 (Print) ISSN 2311-9152 (Online)

الاقليات الدينية في العراق (١٧٥٠ – ١٨٣١م)

لقاء جمعه عبد الحسن [١]

١-الجامعة المستنصرية/ مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية/ قسم الدراسات التاريخية، العراق؛
liqaa_altaai@yahoo.com
دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر / مدرس

تاريخ الاستلام:
١/ ٣/ ٢٠٢١

تاريخ القبول:
١٠/ ٥/ ٢٠٢١

تاريخ النشر:
٣٠/ ٩/ ٢٠٢٢

الكلمـات المفتاحيـة:
الاقليات الدينية، تاريخهم، المسيحيين، اليهود، الصابئة، المحاكم، التجارة، العراق، العهد العثماني

ملخص البحث:

شهد العراق ومنذ الاف السنين العديد من الاقليات الدينية التي عاشت في العراق وانصهرت في بودقته ومنهم الاشوريون والكلدان والارمن والشبك والصابئة المندائيون واليهود والايزيديون وغيرهم، وكانت لهم عاداتهم وتقاليدهم وطقوسهم ودياناتهم الخاصة بهم، وكان الولاة لا يتدخلون في شؤونهم الخاصة وسمحوا لهم بممارسة حرياتهم الدينية وفق ما تقتضيه الشريعة الاسلامية، لكن كان عليهم دفع الجزية للدولة العثمانية، وعاشوا متألفين متحابين مع مكونات الشعب العراقي كافة آنذاك. وقد تسنم العديد منهم مناصب ادارية في الدولة وعملوا في التجارة والصياغة وأصبحت لهم مكانة ونفوذ اقتصادي وسياسي وكان بعضهم مقرباً جدا من الوالي ابان تلك الحقبة، ونجد ان بعضهم كان يتدخل حتى في عزل الولاة وتنصيبهم حسب ما تقتضيه مصلحتهم الخاصة.

المجلـد (١١) العـدد (٤٣)
صفر ١٤٤٤هـ-أيلول٢٠٢٢م

DOI:
10.55568/amd.v11i43.137-156

CC BY NC

Religious Minority in Iraq 1750-1831

Laqa Jumaa Abidalhassan[1]

1-University of Al-Mustansiriyah/ Al-Mustansiriyah Centre for Arab and International Studies/ Dept of Historical Studiers, Iraq; **liqaa_altaai@yahoo.com**
PhD. in Modern and Contemporary History / Lecturer

Received:
1/3/2021
Accepted:
10/5/2021
Published:
30/9/2022

Keywords:
Religious minorities, their history, Christians, Jews, Sabeans, courts, commerce, Iraq, the Ottoman era.

Al-Ameed Journal
Volume (**11**)
Issue (**43**)
Safar 1444 H
September 2022

DOI:
10.55568/amd.v11i43.137-156

Abstract

Iraq witnessed religious minorities for thousands of years that lived in its land like the Assyrians, Chaldeans, Armenians, Shabaks, Sabean-Mandaeans, Jews, Yazidis, and others. They had their own customs, traditions, rituals, and religions. In general the rulers did not interfere in their private affairs and allowed them to practice their religious freedoms with observance of Islamic Sharia. Yet they had to pay the tribute to the Ottoman state and lived in harmony and love with all the fabrics of the Iraqi people. Many of them held administrative positions in the state, worked in trade and goldsmithery and maintained status and economic and political influence. Some of them were very close to the governor during that era. It is found that some of them interfered with the elimination and coronation of walis in the interest of themselves.

اولا اهداف البحث: يهدف البحث الى استعراض جانب مفهوم في طبيعة وجود الاقليات الدينية في العراق في العهد العثماني والامتيازات التي كانوا قد حصلوا عليها في ظل الولاة العثمانيين والتعرف الى اهم الاقليات والطوائف الدينية التي كانت تعيش في العراق وطبيعة الحياة التي كانوا يمارسونها.

ثانياً: اشكالية البحث: يطرح البحث اشكالية مدى أهمية الاقليات الدينية في العراق والدور الذي أدته في الحياة الاجتماعية والتجارية والسياسية وممارستهم لطقوسهم وعاداتهم وتقاليدهم الخاصة بكل حرية وطمأنينة حتى انهم كان لهم محاكم خاصة للنظر في خلافاتهم ومشاكلهم وتيسير امورهم واحوالهم.

ثالثاً: منهجية البحث: اعتمدت الباحثة منهج البحث التاريخي مع الاخذ بنظر الاعتبار المنهج التحليلي لتفسير اهم الاقليات الدينية وطبيعة الحياة الاجتماعية والسياسية لها ضمن مدة البحث التاريخية.

المقدمة

يعد موضوع الاقليات الدينية في العرق ابان عهد المماليك من الموضوعات المهمة التي كان لها دور في الحياة الاجتماعية والسياسية في العراق آنذاك. إذ كانت الدولة العثمانية تقوم بتعيين الولاة في الولايات التابعة لهم، وكان أكثر الولاة الذين تم عُيّنوا من المماليك الذين جاءوا بهم من جورجيا والبلدان الاخرى الخاضعة للدولة العثمانية، حيث يتم تربيتهم وتدريبهم واعدادهم لخدمة السلطان والدولة العثمانية انذاك، وكان يتم تعيينهم للاعتماد عليهم كولاة تابعين لها في الولايات البعيدة عنها. ونجد أن هؤلاء الولاة كانوا يحكمون كممثلين عن السلطان العثماني في ولاياتهم وكانوا يديرون كافة شؤون الولاية. كان العراق حينها مقسماً الى ثلاث ولايات هي بغداد، والبصرة، والموصل، وكانت الموصل يديرها ال الجليلي وهم اسرة محلية حكمت الموصل حكماً ذاتياً لكنهم كانوا خاضعين للسلطان العثماني. اما بغداد والبصرة وشهرزور فكان الولاة المماليك هم من يديرون شؤون الحكم فيها. وكان للاقليات الدينية مكانة متميزة في المجتمع العراقي، وكانوا يمارسون التجارة، وبعضهم كان يتدخل حتى في السياسة، وكان لديهم رئيس ديني كبير يدعى (بالملة) يمثلهم ويحكم بينهم في مختلف قضاياهم وخلافاتهم، مع ذلك نجد أن العديد منهم كان يلجأ الى قاضي الشرع العثماني لعرض قضيته خاصة

اذا ما كان احد طرفي الخلاف مسلماً او من طائفة اخرى لكن لم نشهد ان افراداً من الطائفة نفسها قد عرضوا قضاياهم ومعاملاتهم وخلافاتهم على القاضي العثماني في بغداد، وهذا ما وجدناه في سجلات المحكمة الشرعية ابان تلك الحقبة والموجودة في المكتبة الوطنية ببغداد.

لذلك سنتناول تاريخ الاقليات الدينية في العراق ومكوناتهم ومواطن تواجدهم ودورهم واوضاعهم العامة ابان عهد المماليك في العراق. وأدعو الله عز وجل أن أكون قد وفقت في ذلك.

اولاً- مقدمة في تاريخ العراق ابان عهد المماليك.

خضع العراق للحكم العثماني منذ القرن السادس عشر وحتى الحرب العالمية الاولى في هذه المدة حكم العثمانيون العراق تارة بصورة مباشرة وتارة بصورة غير مباشرة، ويمكن اعتبار زمن حكم الوالي العثماني حسن باشا (١٧٠٢-١٧٢٣) وابنه احمد باشا (١٧٢٣-١٧٤٧)* نهاية الحكم العثماني المباشر، وكان هؤلاء الولاة قد ملأوا قصورهم بالمماليك ليكونوا خدماً في القصور الا ان بعضهم قد ابدى كفاءة عالية في ادارة شؤون القصر، حتى أن أحد المماليك وهو سليمان اغا اصبح صهراً للوالي احمد باشا[١].

حكم المماليك العراق مدة طويلة امتدت (١٧٥٠-١٨٣١) أدوا فيها دوراً بارزاً في الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية ولكنهم لم يحكموا العراق كله، اذ بقيت الموصل خاضعة للحكم الجليلي حكماً مستقلاً يرتبط بالعاصمة العثمانية استانبول مباشرة، واكتفوا بحكم بغداد والبصرة وشهرزور والمناطق المجاورة لها[٢].

وبعد وفاة الوالي احمد باشا عام ١٧٤٧م، تمكن المماليك من السيطرة على الوضع في بغداد لما كان لهم من قوة وسطوة، واستطاع سليمان اغا المملوك الحصول على امر سلطاني بتولية باشوية بغداد عام[٣] ١٧٥٠. ومما تجدر الاشارة اليه هو أن حكم المماليك في بغداد جاء نتيجة فشل السلطة العثمانية في اعادة حكمها المباشر على بغداد بعد مدة من الاضطرابات التي شهدتها بغداد والمتمثلة تمرد الجيش الانكشاري وثورات العشائر العربية والكردية على حد سواء[٤].

١ غرايبة، عبد الكريم، مقدمة في تاريخ العرب الحديث ١٥٠٠-١٩١٨م، ج١ (دمشق، ١٩٦٠م)، ص٧٠.
٢ نورس، علاء موسى كاظم، العراق في العهد العثماني ١٧٠٠-١٨٠٠م (بغداد: دار الحرية للطباعة، ١٩٧٩م).
٣ الصوفي، احمد علي، حكم المماليك في العراق (الموصل، ١٩٧٢م).
٤ الكركوكلي، رسول حاوي، دوحة الوزراء في تاريخ الزوراء، ترجمة. نورس، موسى كاظم (بيروت: دار الكاتب العربي للطباعة، د.ت.) ص.٩٧

لم يأت حكم المماليك في العراق ١٧٥٠-١٨٣١م بالشيء الجديد بل إن مشاكله قد زادت. ففي مدة حكمهم لم يتمكنوا من انهاء خلافاتهم الداخلية، بل ازدادت المؤامرات بين الاخوة والاقارب وذهب ضحيتها الكثير منهم وبدت العلاقة بينهم علاقة تآمر لا علاقة ولاة[٥]. ولم يتمكنوا من ايجاد صيغة مناسبة تنظم علاقاتهم بالباب العالي في استانبول، كذلك فشل المماليك في القضاء على الخطر الفارسي الذي بقي جاثماً على صدر العراق يهدد حكم المماليك والحكم العثماني معاً[٦].

وفي عهد المماليك ازداد نفوذ الاوربيين في البلاد بحيث اتيح لممثلي الدولتين الفرنسية والانكليزية التدخل في شؤون الدولة ووصل الى حد التدخل في تنصيب الولاة وعزلهم*[٧]. فضلا عن ذلك ظهر خطر جديد أخذ يهدد حكم المماليك والعثمانيين في العراق الا وهو الخطر الوهابي مما أربك حكم المماليك واضعف من سلطتهم ونفوذهم في العراق[٨].

ونتيجة لكل ذلك ساءت الاوضاع العامة في العراق في عهدهم؛ لذلك بدأت الحكومة العثمانية في استانبول تفكر بجدية في إنهاء حكمهم في العراق واستعادة حكمها المباشر للعراق لاهميته الاقتصادية الكبيرة للعثمانيين، إذ كان العراق يدر للدولة العثمانية الكثير من الاموال لتغطية نفقاتها الداخلية والخارجية خاصة وانها كانت في حروب مستمرة مع جيرانها من الدول فضلا عن موقعه الجغرافي المتميز[٩]. لذلك نجد ان السلطان العثماني محمود الثاني (١٨٠٨-١٨٣٩) ارسل علي رضا باشا اللارز والياً جديداً على بغداد بعد القضاء على اخر الولاة المماليك وهو الوالي داود باشا في الوقت الذي كانت تعاني بغداد من خطر الفيضانات وانتشار الاوبئة والامراض الخطيرة[١٠].

---

٥ فائق، سليمان، تاريخ بغداد، ترجمة. نورس، موسى كاظم (بغداد، ١٩٦٢م)، ص٩٤-٤٨.
٦ رؤوف، عماد عبد السلام، الحياة الاجتماعية ابان عهد المماليك (بغداد، ١٩٨٦م)، ص٤٢-٢٢.
٧ اداموف، الكسندر، ولاية البصرة في ماضيها وحاضرها، ترجمة. التكريتي، هاشم صالح، ج٢ (البصرة، العراق، ١٩٨٩م)، ص١٤٠-١٥٠.
٨ الاعظمي، علي ظريف، مختصر تاريخ بغداد (بغداد، ١٩٢٦م)، ص٣٠.
٩ بكنغهام، جيمس، رحلتي الى العراق، ترجمة. التكريتي، سليم طه، ج٢ (بغداد، ١٩٧٠م)، ص١٣٦-١٣٧.
١٠ عز الدين، يوسف، داود باشا ونهاية حكم المماليك في العراق (بغداد، ١٩٦٧)، ص١٢-٣٠.
* فمثلاً تدخل المقيم البريطاني في البصرة المستر لاتوش لاسناد مطالب سليمان باشا الكبير لمنصب ولاية بغداد ١٧٨٠-١٨٠٢م وقد قدم التماسا الى الباب العالي في استانبول، وتدخل السفير الفرنسي في استانبول الجنرال سباستياني الى جانب سليمان باشا الصغير ١٨٠٨-١٨١٠م. للتفاصيل انظر الكسندر اداموف.

ثانيا- اهم الأقليات الدينية في العراق

تشتمل خريطة الاقليات الدينية العراقية على جماعات عرقية، ودينية ومذهبية ولغوية مختلفة. وهم يسكنون في مختلف المدن العراقية ويغلب على المدن الكبرى أنها مفتوحة وتحوي مختلف الأديان والمذاهب والقوميات[١١] [١٢] وبخاصة المدن الكبرى الثلاث: بغداد والموصل والبصرة ويغلب على العراقيين التعايش فيما بينهم على اختلاف أديانهم ومذاهبهم وقومياتهم[١٣].

تشمل الاقليات الدينية في العراق مختلف الجماعات العرقية والدينية. والمسيحيين (الكلدان والآشوريين والارمن)، والأكراد والتركمان واليهود والايزيديين والشركس والشبك والكاكائيين العراقيين الذين يمثلون اهم الأقليات غير العربية في البلاد وغيرها من الجماعات العرقية[١٤]..

وفيما يلي تعريف ببعض من هذه الأقليات التي تضرب بجذورها في بلاد وادي الرافدين وما حولها.

١ - التركمان

يعود تاريخ استيطان التركمان في العراق الى عام ٥٤هـ، وقد اطلق اسم التركمان على أتراك العراق ويقطن معظم التركمان في كركوك وبعض مناطق شمالي العراق وهم مسلمون وتربطهم علاقات جيدة مع العراقيين العرب[١٥].

٢ - المسيحيون

ان المسيحيين في العراق ذو هوية دينية متجانسة، في حين تظهر هذه الهوية صورة أكثر تعقيدا وثراء، إذ يمكن تحديد هويتهم على أساس إثني ومذهبي، فهم متنوعون إثنيا ما بين مسيحيين: أرمن، وكلدان، وأشوريين، وينقسمون مذهبيا إلى مسيحيين: أرثذوكس، وكاثوليك وبروتسانت وإنجيليين[١٦].

---

١١ فوك، وليم بيري، احوال العراق في القرن التاسع عشر، ترجمة. الشالجي، عبود (بغداد، ١٩٨٠م).
١٢ "بدون عنوان،" مجلة سومر ١٦. الجزئين الاول والثاني (١٩٦٠م): ص١٨٠.
١٣ ناجي، زيد عدنان، اقليات العراق في العهد الملكي (بيروت: درا الرافدين للطباعة، ٢٠١٥)، ص٢١-٤٠.
١٤ صالح، زكي، موجز تاريخ العراق، ط١ (بغداد: مطبعة الرابطة، ١٩٤٩)، ص٦٦.
١٥ الكرملي، انستاس ماري، خلاصة تاريخ العراق من تاريخ النشوء الى يومنا هذا (بغداد، ١٩٦٦)، ص٥٤.
١٦ نوار، عبد العزيز سليمان، داود باشا والي بغداد (القاهرة، ١٩٦٨)، ص٤٨-٥٥.

أ - الآشوريون

قوم ساميون استوطنوا القسم الشمالي من العراق منذ الألف الثالثة قبل الميلاد. وسمي الآشوريون بهذا الاسم نسبة إلى الاسم القديم لعاصمتهم آشور الواقعة على نهر دجلة وهو اسم إلههم. وقد برز الاشوريون قوة منافسة على مسرح الأحداث في الشرق القديم في بدايات الألف الأول قبل الميلاد حين استطاع ملكهم «أداد نيراري الثاني» أن يخضع الأقاليم المجاورة ويتحالف مع بابل. وابتداء من زمن حكم هذا الملك، أرخ الآشوريون أخبارهم بالطريقة المعروفة باسم «اللمو»، وهي إعطاء تأريخ كل سنة يحكم فيها موظف كبير، ابتداء من اعتلاء الملك العرش. ومن أشهر ملوكهم آشور ناصر بال الثاني[١٧]. ويطلق اسم الآشوريون حاليا على أبناء كنيسة الشرق القديمة الآشورية والكنيسة الرسولية الجاثليقية القديمة. يتكلم الآشوريين اللغة الآشوريّة الحديثة والتي تعرف أيضاً باللغة السُّريانية في الأدبيّات الكنسيّة نسبة إلى انتشارها بواسطة كنيسة المشرق التي عُرفت بالسُّريانية[١٨].

ب-الكلدانيون

الكلدان المعاصرون هم أحفاد سكان بلاد الرافدين الأصليين ويتكلمون الآرامية. تبنى أجدادهم الديانة المسيحية في القرون الأولى منذ بدء انتشارها. وكنيستهم، الكنيسة الكاثوليكية الكلدانية، في اتحادها مع الكنيسة الكاثوليكية في روما، هي الوريث الشرعي لكنيسة بلاد الرافدين العريقة، كنيسة المشرق ويعيش الكلدانيون في الجزء الجنوبي للعراق على الضفة اليمنى لنهر الفرات[١٩].

٣-الصابئة المندائية

هم أقدم الجماعات التي عاشت في بلاد الرافدين وديانتهم من اقدم الديانات الروحانية في العالم، وهم أحد الادلة الحية على حضارة ما بين النهرين اذ عاشوا على ارض العراق منذ عشرات القرون وما تزال ديانتهم قائمة الى يومنا هذا. يبلغ عدد الصابئة في العراق حوالي ٢٠٠ ألف نسمة، وتعود جذورهم إلى الشعوب الآرامية من أسلاف العرب[٢٠].

١٧ اسحاق، رفائيل بابوا، تاريخ نصارى العراق، ط١ (بغداد: مطبعة المنصور، ١٩٤٨)، ص٥٦.
١٨ سلوم، سعد، الاقليات في العراق الذاكرة الهوية التحديات، ط١ (بغداد، ٢٠١٣)، ص٣٩.
١٩ الخيون، رشيد، الاديان والمذاهب بالعراق (بغداد، ١٩٩٥)، ص١٣٤-١٧٢.
٢٠ دراوور، الليدي، الصابئة المندائيون،ترجمة. بدري، نعيم. رومي، غضبان (بغداد، ١٩٨٧م)، ص٥٦.

يتمركز الصابئة في بغداد والعمارة والبصرة والناصرية والكوت وديالى والديوانية، ويعيشون على على ضفاف الأنهار وخاصة دجلة ويتكلمون لغة خاصة بهم، ويعرف عنهم إتقانهم المهن الحرة والحرف اليدوية، كالحدادة والنجارة والصياغة وصناعة القوارب والالات الزراعية البسيطة وغيرها من المهن[٢١].

يؤمن الصابئة المندائيون بأن أول نبي ومعلم لهم هو آدم وابنه شيت وسام بن نوح ويحيى بن زكريا (يوحنا المعمدان)ﷺ، ويقول الصابئة إنهم يتبعون يحيى بن زكريا والصابئة المندائيون موحدون في ديانتهم، لهم كتاب ديني مقدس يدعى (كنزارابا) الكنز العظيم، يليه في الأهمية كتاب «دراشة إد يهيا» أي مواعظ وتعاليم النبي يحيى عليه السلام[٢٢ ٢٣]. وترتبط طقوسهم بالماء، وتعنى كلمة صبأ بالآرامية «اغتسل» ويسمون في بعض كتب التاريخ «المغتسلة»، ويرد بعض العلماء مثل ابن قيم الجوزية والباحثين المحدثين مثل أنستاس ماري الكرملي الكلمة إلى الضياء، وفي كتابهم المقدس الكنزارابا نص يقول «سمح لي العظيم بعظمته أن أنشر الضياء، العظيم سمح لي أن أنشر النور» وتعني كلمة مندائي: القديم، وهي كذلك في السريانية[٢٤].

٤-اليزيدية

يعيش اليزيديون في جبل سنجار شمال العراق، وينتمون إلى الأديان القديمة، والصحيح أن النسبة إلى يزدان وهو أحد أسماء الله التي يتعبدون بها، وينسبه بعضهم إلى مكان مقدس لديهم في شمال العراق يدعى يزدم، وينسبهم بعض المؤرخين إلى السومرية، وتعني كلمة «أزيدا» بالسومرية الروح الخيرة النقية، ويسميهم بعض عبدة الشيطان لأنهم يعتقدون أن إبليس هو أحد الملائكة بل هو رئيسهم[٢٥].

تعرض اليزيديون لاضطهاد على يد العثمانيين في عهد السلطان سليمان القانوني، وهم أكراد، ويعد عدي بن مسافر الذي عاش في القرن الثاني عشر الميلادي أهم مرجعية لديهم ويضفون عليه قداسة عظيمة رغم أنه مسلم شافعي متصوف، وقد يكون المقصود آدي وليس عدي وإن تأثرت اليزيدية كثيرا بالصوفية[٢٦].

٢١ البدوي، منذر عبد المجيد، جغرافية الاقليات الدينية في العراق (بغداد، ١٩٩٩)، ص٤٥.
٢٢ الحسني، عبد الرزاق، الصابئيون ماضيهم وحاضرهم (بغداد: مطبعة العرفان، ١٩٣٨)، ص٦٥.
٢٣ سوسة، احمد، ملامح من تاريخ العراق القديم (العراق، بغداد، ١٩٦٠)، ص٩٤.
٢٤ رومي، غضبان، الصابئة المندائيون (بغداد، ١٩٨٩)، ص٤٤.
٢٥ جول، اسماعيل بك، اليزيدية قديما وحديثا، ط١ (بيروت، ١٩٣٦).
٢٦ الحسني، عبد الرزاق، اليزيديون في ماضيهم وحاضرهم (بغداد: المطبعة العصرية للطباعة، ١٩٦٧)، ص٣٥.

٥- اليهود

خضع العراق للسيطرة العثمانية في الحادي والثلاثين من كانون الأول عام ١٥٣٤م، في عهد السلطان العثماني سليمان القانوني للمدة من(١٥٢٠-١٥٦٦م) إذ شهدت مرحلة جديدة حياةُ العراقيين ومنهم اليهود الذين شغلوا مناصب مهمة في الدولة وفي الإدارة كمستشارين ومصرفيين للولايات العراقية*[٢٧][٢٨]..

وبعد استرجاع بغداد عام ١٦٣٧م على يد السلطان العثماني مراد الرابع، ساد العراق مرحلة من الاستقرار النسبي انعكساً إيجابياً على حياة يهود العراق حيث تحركوا من اجل اعادة تقوية حياتهم الاجتماعية بنواحيها المختلفة وفي نهاية القرن الثامن عشر، تقلدوا الوظائف المهمة، منهم المصرفيون والمستشارون للولاة في ولايتي بغداد والبصرة[٢٩]، وقام الباب العالي بتعين الحاخام باشي رئيس الحاخامين كزعيم روحي وديني حتى اصبح لهم زعيم (الحاخام باشي) في الأستانة يمثل جميع اليهود في الدولة العثمانية أمام الحكومة. وفي عهد المماليك الذين حكموا مدة من الزمن قرابة ثمانين عاماً (١٧٥٠-١٨٣١)، لم يتأثر وضعهم الاجتماعي والاقتصادي، اذ اخذوا ينعمون بالحرية الدينية وممارسة جميع طقوسهم بكل حرية وامان، فضلا عن انهم كانت لهم مكانة اجتماعية واقتصادية وعمل اكثرهم بالتجارة[٣٠]. وذكر ريمون أندريه في كتابه المدن العربية الكبرى في العصر العثماني قول الرحالة الدنماركي (نيبور) عندما زار العراق سنة ١٧٦٥م فقال: (إن الأقلية اليهودية في عموم العراق كانت أقوى من باقي الأقليات الأخرى، فضلاً عن مشاركتهم للأمراء والمماليك في النفوذ والسلطة بسبب سيطرتهم على التجارة وأسواق المال)[٣١].

كان يتحدث اليهود في العراق بلهجة عربية قديمة تطورت أيام الحاكم هارون الرشيد، والمعروفة

٢٧ "بدون عنوان،" مجلة بغداد المجلد ٥، العدد ٣ (١٩٧٦): ص٦٦-٦٠.
٢٨ بيهم، محمد جميل، فلسفة التاريخ العثماني (بيروت، ١٩٢٥)، ص١٢٠.
٢٩ سوسة، احمد، العرب واليهود في التاريخ، ط١ (دمشق، ١٩٨٣)، ص٣٣.
٣٠ عبد السلام، غادة مهدي، اليهود في العراق ١٨٥٦-١٩٢٠، ط١ (القاهرة، ٢٠٠٨)، ص٤٥.
٣١ سوسة، احمد، ملامح من تاريخ القديم ليهود العراق، ط٢ (بيروت، ٢٠٠١)، ص٧٦.
* ذكر الرحالة فنشنسو في رحلته إلى العراق في القرن السابع عشر سنة ١٦٥٦م عندما تنقل بين مدن العراق وصف التركيبة السكانية المتنوعة للعراق فقال: فيها الأتراك والفرس والعرب والغرباء واليهود والأرمن والصابئة والنصارى من مختلف الطوائف المسيحية، ويمارس هؤلاء كلهم شعائرهم الدينية بكل حرية. للتفاصيل انظر مجلة بغداد، المجلد الخامس، العدد الثالث، بغداد، لسنة ١٩٧٦، ص ص٦٠-٦٦؛ محمد جميل بيهم، فلسفة التاريخ العثماني، بيروت، ١٩٢٥، ص١٢٠.

بالعربية–اليهودية، وهي قريبة من لهجتي أهل تكريت والموصل، وهي لغة مليئة بالمفردات التوراتية والعبرية والرموز التوراتية، وخليط من الكلمات الفارسية والتركية والآرامية، ثم أضيفت لها بعد الاحتلال البريطاني المصطلحات والكلمات الإنجليزية، والقليل من المصطلحات الأوروبية[٣٢].

ثالثاً: الاوضاع العامة للاقليات الدينية في العراق ابان عهد المماليك

تمتعت الاقليات الدينية في عهد الدولة العثمانية بنوع من الحرية الدينية وفقا لما نصت عليه الشريعة الاسلامية، وكان اهل الكتب وسموا في ذلك الوقت باهل الذمة وكانوا يمارسون طقوسهم الدينية بحرية تامة وكانوا يتمتعون بالحياة وحرية التنقل والتملك وممارسة طقوسهم والمحافظة على شرائعهم وعاداتهم مقابل الولاء والجزية التي كانوا يدفعونها للدولة. اما في العراق فكان يطبق عليهم الشيء نفسه من حرية في ممارسة معتقداتهم وطقوسهم ابان عهد المماليك في العراق[٣٣] ، وقد ازدادت هذه الاقليات الدينية من المسيحيين والارمن واليهود والنساطرة والصابئة واطلق على كل واحدة (ملة)*[٣٤]، ولكل ملة رئيس ديني يمارس مهامه الدينية والقضائية التي انيطت به مع ابناء ملته، فهو يقضي بين جماعته بمصالحهم المدنية والجزائية كافة واعطيت صلاحيات لهذه المحكمة المؤلفة من رؤساء الطائفة (الملة)[٣٥]. ان تحكم بالسجن والنفي والجلد[٣٦]، وعلى السلطات العسكرية العثمانية ان تنفذ احكامهم، وهكذا سمح لكل ملة ان تستخدم لغتها وممارسة عقيدتها وتطوير نظمها الثقافية وجمع الضرائب ودفع ما يخصها لخزينة الدولة عبر رئيسها الديني او المسؤول عنها امام السلطان او من طريق المماليك الذين تعينهم الدولة العثمانية في الولايات التابعة لها.[٣٧]

ففي عهد سلاطين آل عثمان سنت قوانين تخص الأقليات الدينية في الأمبراطورية العثمانية فصدر نظام الملل والنحل مع بداية حكم الأمبراطورية العثمانية وكان الرئيس الديني للأقلية يجمع بيده السلطتين

٣٢ كوريه، يعقوب يوسف، يهود العراق، تاريخهم، احوالهم، هجرتهم، ط١ (عمان: الدار الاهلية للطباعة، ١٩٩٨)، ص٨٧.
٣٣ لطيف، مازن، يهود العراق، ط٢ (بغداد، ٢٠١٣)، ص٩٨.
٣٤ الدسوقي، محمد كمال، الدولة العثمانية والمسألة الشرقية (القاهرة، ١٩٧٦)، ص٧٣.
٣٥ سوسة، العرب واليهود في التاريخ، ٣٥.
٣٦ كيرك، جورج، موجز تاريخ الشرق الاوسط من ظهور الاسلام الى الوقت الحاضر، ترجمة. الاسكندري، عمر (مصر: دار الطباعة الحديثة، د.ت.)، ص. ٩٠
٣٧ الشناوي، عبد العزيز، الدولة العثمانية دولة اسلامية مفترى عليها (مصر، ١٩٨٠)، ص٥٤.
* قسمت الدولة العثمانية اهل الذمة الى نظام الملل اذ صنفتهم ليس على اساس عرقي او لغوي او قومي بل على اساس ديني لذلك أطلق عليهم ملل ومفردها ملة كملة اليهود وملة النصارى وغير ذلك: للتفاصيل انظر محمد كمال الدسوقي، الدولة العثمانية والمسألة الشرقية، القاهرة، ١٩٧٦، ص٧٣.

الدينية والزمنية، وله الحق في النظر في الاحوال الشخصية كالزواج والطلاق والأرث. ويلقب الرئيس الديني عندهم بـ "ملتي باشا " وهو المكلف بتوزيع الجزية (الضريبة) على الملة من كل فرد او اسرة حسب رؤيته وجمعها وتسليمها الى الحكومة. ويلقب حاخامهم الأكبر باسم حاخام باشا[٣٨].

وهنا لا بد من التمييز بين الرعايا الذميين الخاضعين للدولة العثمانية وبين الجاليات الاجنبية المقيمة فيها يطلق على افرادها في العهود الاسلامية الاولى اسم (المستأمنين) أي الذين طلبوا الامان فأعطوه فهؤلاء كانوا يعيشون على قدم المساواة مع الرعايا المسيحيين في البلاد العربية ولكن منذ القرن الثاني عشر الهجري اصبحوا مجموعات تجارية منظمة تحت اشراف القناصل لبلدانهم مع امتيازات خاصة في الضرائب والمعاملة. وذلك نتيجة اتفاقات بين حكوماتهم وبين الدولة العثمانية وكلا الجانبين كانت تطبق عليهم قوانينهم وانظمتهم الخاصة بدولهم او قانون الدولة التابعين لها ويشرف عليهم قناصلهم[٣٩].

ويساعد الرؤساء لأهل الذمة كما كانوا يسمون الاقليات الدينية في العهد العثماني عادة مجلس يتكون من اعضاء دينيين وعلمانيين وكان للملة نوع من الاستقلال الذاتي في المجالات الدينية والادارية وادارة الممتلكات والتعليم واقامة دور العبادة علاوة على دورهم في المجالات الاقتصادية والاجتماعية في الدولة العثمانية. وكان للبطريرك الحق في الفصل في القضايا الجنائية شريطة ان تتعلق بأبناء ملته ولا يشترك فيها مسلم وان لا تتجاوز فيها الحكم بالسجن او النفي وتتولى السلطات الرسمية تنفيذ هذه القرارات واعطيت مثل هذه الحقوق لرؤساء الملل الأخرى[٤٠].

وللقرارات الصادرة منهم صفة القانون النافذ بالدولة العثمانية وهي نادرا ما تتدخل في شؤونهم ما داموا لا يشكلون خطراً بتحالفهم مع الدول الاجنبية ويؤدون الجزية وضرائبهم بانتظام. وقد كان في العراق ابان عهد المماليك العديد من اهل الذمة منتشرين في ارجائه الواسعة ففي بغداد نجد العديد من النساطرة واليهود والصابئة وكذلك في البصرة وميسان والموصل وغيرها من المدن العراقية. اذ كانوا يمارسون اعمال التجارة والصيرفة وصياغة الذهب والفضة فضلاً عن الاعمال

٣٨ الطائي، لقاء جمعة عبدالحسن، "القضاء في العراق ١٧٥٠-١٨٣١" (جامعة بغداد، ١٩٩٩)، ص١١-١٠.
٣٩ جودت، احمد، تاريخ جودت، ترجمة. الدنا، عبد القادر (بيروت، ١٩٣٠)، ص١٢٠-٢٢.
٤٠ عمر، عمر عبد العزيز، تاريخ المشرق العربي (القاهرة، ١٩٨٧)، ص١٥.

الاخرى. وقد كان الولاة سواء كانوا المماليك في بغداد والبصرة وشهرزور او الجليليين في الموصل يعتمدون عليهم في امور الصيرفة والتجارة ولا يتدخلون في شؤونهم الخاصة ويمارسون حقوقهم المدنية وشعائرهم وعاداتهم كافة دون تدخل من الولاة[٤١].

وكان لرؤساء دور العبادة الخاصة بهم الحق في فصل المنازعات القائمة بين طوائفهم الدينية، وهم يسكنون في احياء معينة الى جانب المسلمين تحت امرة رئيسهم الديني وهو المسؤول امام الوالي العثماني في العراق عن تصرفاتهم واعمالهم. وقد اصبح بعضهم من كبار موظفي الدولة ومارس بعضهم تدخلاً في الشؤون السياسية لدرجة قد تصل الى عزل الولاة وتنصيب اخرين غيرهم من طريق الاحتيال والمؤامرة[٤٢].

ولا تشير المصادر الى وجود اية فتنة حدثت بين اهل الذمة والمسلمين طيلة عهد المماليك بل نجد على العكس اذ تعاونوا مع بعضهم في اعمال عامة ذات سمة وطنية، فمثلا دافع النصارى في البصرة وبغداد والموصل الى جانب المسلمين مدنهم ضد حصار نادرشاه[٤٣] .

وكانت لهم اديرتهم وكنائسهم ودور عبادتهم في ارجاء العراق بولاياته الثلاثة ومارسوا شعائرهم الدينية بحرية تامة. اما الاقليات الاجنبية فقد كان لها أثر تجاري لا بأس بها، اذ عملت الدولة العثمانية في كل ولاياتها والبلدان التابعة لها على ترتيب علاقاتها معها من طريق عقد المعاهدات والاتفاقيات الدولية، وبما يسمح بالحفاظ على سيادة كل منهما. فعقدت معاهدة مع فرنسا وروسيا وانكلترا والنمسا وغيرها من الدول[٤٤]. وشملت اموراً عدة كان للجانب القضائي والاداري والاقتصادي جزء فيها وسميت هذه المعاهدات (بالامتيازات الاجنبية)[٤٥]، حملت في طياتها حرية ممارسة التجارة والعادات والطقوس وتطبيق قوانين الدولة المعنية بالاقليات الاجنبية المتواجدة في الدولة العثمانية عامة وفي العراق بصورة خاصة. وسنورد بعض الفقرات التي وردت في هذه المعاهدات وفي مختلف الجوانب ومدى سلطة قاضي الدولة العثمانية وسلطة القنصل او الرئيس الديني لكل طائفة، شملت

---

٤١ الصباغ، ليلى، المجتمع العربي السوري في مطلع العهد العثماني (دمشق، ١٩٧٣)، ص١٣٠.
٤٢ C.H Dodd، Democracy and Development in Turky London، 1934)، 73).
٤٣ غرايبة، عبد الكريم، تاريخ العرب الحديث (بيروت، ١٩٨٤)، ص٢٠٠.
٤٤ عبده، علي ابراهيم. قاسمية، خيرية، يهود البلاد العربية (بيروت، ١٩٧١)، ص٢٠.
٤٥ لويمر، ج،ج.، دليل الخليج، القسم التاريخي، ج٣ (قطر، الدوحة، ١٩٧٥)، ٢٠١٦–٢٠١٨.

حقوق الرعية الاجنبية في جميع ارجاء الدولة العثمانية[٤٦]، ومطاليبهم الواضحة باستقلالهم في جميع شؤون حياتهم. كونهم تحت رعاية الدولة العثمانية[٤٧]، ولا تسري عليهم قوانين الدولة العثمانية وفق الامتيازات الاجنبية التي منحت لهم، فمثلا في المعاهدة التي عقدتها الدولة العثمانية مع فرنسا تناولت امور عدة منها (ان من حق الدولة الاجنبية حماية رعاياها في الدول الاخرى) وبهذا اصبحت المعاهدات ذريعة للتدخل الاجنبي في الشؤون الداخلية للدولة العثمانية، بحجة حماية الاقليات الدينية غير المسلمة فيها، وقد ازداد هذا التدخل في القرنين١٧ و١٨الميلاديين[٤٨].

وفي مجال الوظائف الادارية كانت نسبة اليهود في الوظائف الكتابية قليلة وربما يعود ذلك إلى عدم استطاعة معظم اليهود القراءة والكتابة باللغة العثمانية، ولم يكن بإمكانهم كذلك أن يشغلوا وظائف عسكرية ولا ادارية ولا استراتيجية معينة، لأسباب أمنية لذلك تركزوا في وظائف اقتصادية ومالية. وفضلاً عن ممارسة التجارة والصيرفة أتجه اليهود إلى تملك الأراضي فقد ظهرت طبقة من الملاكين اليهود امتلكوا البساتين والحقول الزراعية المنتشرة في مدن عراقية متعددة مثل بغداد و الحلة والديوانية وعانة[٤٩].

عمل الكثير من اهل الذمة في التجارة والاعمال الحرة، كما ان نظام الصيرفة الذي وجد اصلا لتسهيل عملية المعاملات التجارية في داخل المدن وخارجها قد ارتبط باليهود وبدرجة اقل بالمسيح ومن خلال القيام بهذه المهنة استخدم الصيرفة اليهود مختلف الحيل من اجل تحقيق ارباح عالية والتحكم بأسعار البيع والشراء*[٥٠] ومارس اليهود ايضا عملية اقراض الناس والفلاحين والتجار الاموال الازمة حيث كان يمكن للقاضي العثماني النظر في القضايا التي تحدث بين اهل الذمة والمسلمين وسنذكر هنا العديد من القضايا التي نظر بها القاضي في بغداد حيث نجد في السجلات الشرعية العديد من القضايا التي راجع فيها اليهود (الصرافون) والنصارى بصورة خاصة قاضي الشرع العثماني للمطالبة بالديون التي بذمة احد المسلمين كونه لم يسددها على الرغم من احقيته في دفعها ومن ذلك:

٤٦ نيبور، كارستن، رحلة نيبور الى العراق في القرن ١٨م، ترجمة. الامين، محمود حسين (بغداد، ١٩٦٥)، ص٧٠.
٤٧ مراد، خليل علي، "تاريخ العراق الاداري والاقتصادي ١٦٣٨-١٧٥٠" (جامعة بغداد، ١٩٧٥)، ص٢١٤.
٤٨ لوتسكي، فلاديمير يورسوفيتش، تاريخ الاقطار العربية، ترجمة. البستاني، عفيف (موسكو: دار التقدم، ١٩٧١)، ص٥٠.
٤٩ عبد القادر، شامل، القاموس الموسوعي، اليهود في العراق من فترة الاسر البابلي الى سنة ١٩٥٢ (لندن، ٢٠١٢)، ص٣٢.
٥٠ السلام، الحياة الاجتماعية ابان عهد المماليك، ١٦٢.
* ان سبب ظهور عملية الصيرفة هو بسبب زيادة النشاط الاقتصادي ابان هذه الحقبة ووجود التجار الاجانب الذين كانوا يحتاجون الى استبدال عملتهم الاجنبية بعملة محلية لشراء المواد التي يرغبون شرائها في الولايات العراقية كافة. انظر عماد عبد السلام رؤوف، الحياة الاجتماعية، ص ١٦٢.

_(حضر مجلس الشرع الشريف باعث الاعلام طه بن محمد و خصمه داود ولد ياقوب اليهودي وقد ترافعوا لدنيا وادعى طه بان اليهودي وزوجته استولوا على داره بدون عذر رغم انه دفع له مبلغ البيع وبعد سؤال المدعى عليه وزوجته فيما اذا اخذا المبلغ ام لا اقر المدعى عليه بانه اخذ المبلغ ولكنه ليس كاملا فطالبنا المدعي بالبينة فاحضرها وبعد مطابقة البينة حكمنا بأحقية المدعي في الدعوة بالدار)[٥١] *

-(حضر مجلس الشرع الشريف باعث الاعلام علي بن حسن وخصمه باعث السفر اليهودي البا ولد مراد وقد ترافعوا لدينا اذ ادعى المدعي بان قد دفع ما بذمته الى اليهود وهو ينكر ذلك وقد تم تسليمها اليه بحضور جيبة جي باش السيد رحمه الله اغا وبعد تسلمه انكر اخذه لها وسؤال مسالة المدعي عليه حول استلامه للمبلغ اجابنا بان المدعي المذكور علي قام بدفع المبلغ ولكن ليس كله وما زال بذمته بعض المال فطالبنا المدعي بالبينة فاحضر جماعة من الشهود وبعد الاستماع الى اقوالهم وتركيتهم حكم القاضي ببراءة المدعي من الدين الذي بذمته)[٥٢]

- (حضر مجلس الشرع الشريف الذمي عبوه ولد نام النصراني وخصمه عبد الرزاق بن الحاج حارث وقد أدعى المدعي المذكور بأن المدعي عليه قد أستدان منه مبلغاً من المال ولم يرجعه اليه وبعد سؤال المدعي عليه اكد بانه قد اعطاه المال وأن المدعي كان غائبا عن البلد فترة من الزمن بعد أن استلم جميع المبلغ الذي بذمة المدعي عليه وليس لإدعائه أي صحة لأن جماعة من الشهود شهدوا على تسليم المدعي عليه المبلغ للمدعي)[٥٣].

كما انه اذا كان الخلاف بين احد من اهل الذمة واحد المسلمين نجد انهم كانوا يعرضون قضاياهم عند قاضي بغداد الذي كان يدون في سجلات المحكمة الشرعية العديد من القضايا التي توجه بها اصحاب الحرف الى القاضي في الولايات العراقية عندما يعجز المحتسب (بلوك باشي) او(الشيخ) عن ايجاد حل ولاسيما عندما يردون عقد شركة او حدثت خلافات بينهم حول ديون او المطالبة بالحقوق او

٥١ "سجلات غير منشورة" (دار الكتب والوثائق،سجلات المحكمة الشرعية في بغداد، د.ت.)، ص١٥ د.ك. و، س.م.ش ببغداد، سجل رقم (١_٢٤٩).
٥٢ "سجلات غير منشورة،" ص٢٥ د. ك. و. س. م. ش. ببغداد، سجل رقم (٣٩٣_١).
٥٣ "سجلات غير منشورة،" ص٢٠ د. ك. و. س.م.ش، ببغداد، سجل رقم (٣٤٤-١).
* سنرمز هنا الى دار الكتب والوثائق، سجلات المحكمة الشرعية، في بغداد بالرموز الاتية للاختصار: د.ك. و، س.م. ش ببغداد.

قيام احدهم بسرقة الاخر او الاعتداء على امواله واملاكه واختلافهم في مسالة معينة[٥٤] [٥٥] نجد حينئذ يتوجهون الى قاضي الشرع للحكم في القضية. ونجد هنا القاضي يذكر صراحة اسماء المتخاصمين وفيما اذا كانوا تجاراً ام صباغين ام صرافين أم حدادين وما شابه ذلك ولا يعمد الى ذكر الموقع الجغرافي لكلا الخصمين ويذكر مثلا (طائفة التجار، طائفة الحدادين، طائفة الصيارفة)[٥٦] وما الى ذلك ثم يذكر الخلاف الدائر بينهم وصحة بينة كل منهم ثم يحكم وفق الشرع الاسلامي والجدير بالذكر ان اكثر صرافي الولايات العراقية من اليهود والنصارى قد توجهوا بدعواهم الى قاضي الشرع العثماني وقد شغلت هذه الدعاوى حيزا كبيرا في السجلات الشرعية للمحاكم منها[٥٧]:

مثلاً قيام طائفة من التجار المسلمين والنصارى بعرض قضيتهم على القاضي الشرع في بغداد وذلك لاستيفاء ما بذمتهم من رسوم (كمرك) على تجارتهم بناء على اوامر صادرة من الاستانة وكذلك الحال بالنسبة لبقية الذميين واصحاب الحرف اذ يتم تسجيلها عند القاضي الشرع[٥٨] وقد ضمنت الاصناف المهنية في العراق مختلف الطوائف الدينية دونما تمييز اداري يذكر معبرة في ذلك عن وحدة المجتمع وتماسكه وعلى الرغم من الدور الذي كانت تلعبه الاصناف والحرف في داخل المدن الا انه لم يكن لها صوت بالوزن نفسه في شؤون الدولة او سياستها حتى في قمة تطورها.[٥٩]

وهنا نجد قضية خلاف بين يهودي ونصراني رجعوا بها الى قاضي الشرع العثماني على عكس ما متعارف به من عرضهم لقضاياهم امام رؤساء مللهم، وهذا يؤكد انه كانت هنالك حرية لاهل الذمة في عرض قضاياهم اما عند رئيس ملتهم او عند القاضي الشرعي العثماني[٦٠]. مثال على ذلك

– (حضر مجلس الشرع الشريف الذمي اليهودي أيساق وخصمه من طائفة النصارى أبرام ولد أو أنيس وقد أدعى المدعي بأن له مبلغاً من المال بذمة المدعي عليه الذي كان غائبا عن البلد ويذكر أنه أرسلها بحوالة كفيلة بها طه بن عمر ويقال انه قد سلمها الى المدعي وبعد سؤال المدعي أنكر

٥٤ رؤوف، عماد عبد السلام، التنظيمات الاجتماعية، موسوعة الموصل الحضارية، ج٤ (الموصل، ١٩٩٥)، ص ٢٨_٢٨٤.
٥٥ الحمداني، طارق نافع، بلا عنوان، د.ت.، ص٥٤٨.
٥٦ "سجلات غير منشورة،" ص١٥–٢٠ د. ك. و. س. م. ش ببغداد، سجل رقم (٥١١_١).
٥٧ "سجلات غير منشورة،" ص٣٠ د.ك . و. س. م. ش. ببغداد، سجل رقم (٥١٨–١).
٥٨ "سجلات غير منشورة،" ص٣٢ د.ك. و. س. م. ش. ببغداد، سجل رقم (٦١٧_١).
٥٩ عبد الكريم، احمد عز وآخرون، تاريخ العالم العربي في العصر الحديث(مصر: مطبعة الجمهورية، د.ت.)، ص٢٤٠.
٦٠ "سجلات غير منشورة،" ص٣٠ د.ك. و.س.م، ببغداد، سجل رقم (٣٩٣–١).

ذلك وأكد أنه لم يستلم المبلغ بواسطة الحوالة. فطالبنا المدعي عليه بالبينة فأحضر لنا سنداً شرعياً يؤكد ذلك. وحسب ما ورد بالكتب الفقهية (هداية نام) (إذا تمت الحول برئ المحيل من الدين بالقول ولم يرجع المحتال على المحيل إلا ان ينوي حقه والنوي عند أبي حنيفة بأحد الأمرين أن يجحد المحتال عليه الحوالة ويحلف وهنا لا بينة عليه أو يموت مفلسا وقالا هذان وجها ثالثا وهو أن يحكم حاكم بإفلاسه حال حياته وهو مصرح به)[٦١]، هذا فضلا عن العديد من القضايا التي وردت في هذا الجانب حول معاملات الناس وشركاتهم ومفاوضاتهم وما تنتجه من خلافات بينهم*

عندما بدأ الضعف يدب في كيان الدولة العثمانية وحدثت مشاكل سياسية في داخلها كانت حينها المعاهدات مع الدول الاجنبية تحوي ايضاً الاعفاء من الضرائب او تخفيضها والحصانة من سلطة المحاكم العثمانية في مختلف القضايا، فمثلا في البند الثالث من المعاهدة التي عقدت مع فرنسا ورد ما يلي (كلما يعين ملك فرنسا قنصلاً في أي من ارجاء الدولة العثمانية يصبح قبوله ومعاملته بكيفية لائقة ويكون له الحق ان يسمع ويحكم ويقطع بمقتضى قانونه وذمته في جميع ما يقع في دائرته من القضايا الدينية والجنائية بين رعايا ملك فرنسا بدون ان يمنعه ذلك حاكم او قاضي شرع او صوباشي، او أي موظف اخر ولكن لو امتنع احد رعايا الملك عن اطاعة الاوامر او احكام القنصل فله ان يستعين بموظفي جلالة السلطان العثماني على تنفيذها وعليهم مساعدته ومعاونته)[٦٢]. وان ارادوا ذلك عليهم طرح قضاياهم عند الباب العالي في اسطنبول اما القضايا المدنية فهي من اختصاص القنصل. وهكذا نجد ان الجاليات الاجنبية قد عاشت في الدولة العثمانية بحرية وكل طائفة لها قانون وقواعد الدول الاوربية الخاضعة لها واصبح لكل دولة قنصلها[٦٣].

٦١ "سجلات غير منشورة،" ص٣٠ د. ك. و. س. م، ببغداد، سجل رقم (٣٩٣-١).
٦٢ لونكريك، ستيفن همسلي، اربعة قرون في تاريخ العراق الحديث، ترجمة. الخياط، جعفر، ط٦ (بغداد، ١٩٨٥)، ص٦٨.
٦٣ علي، علي شاكر، تاريخ العراق في العهد العثماني ١٦٣٨-١٧٥٠ (بغداد، ١٩٧٤)، ص٢٤.
* للاطلاع على المزيد من القضايا التي عرضها اهل الذمة عند القاضي العثماني في بغداد يرجى الاطلاع على سجلات المحكمة الشرعية الموجودة في المكتبة الوطنية ببغداد.

الخاتمة

اهتم العثمانيون منذ بدء سيطرتهم على الوطن العربي في القرن السادس عشر حتى نهاية الحرب العالمية الاولى ١٩١٨م بتثبيت دعائم حكمهم وتنظيم الادارة والمجتمع، مستندين في ذلك الى مصدرين مهمين اولهما: النظم التي كانت متبعة في مختلف انحاء الدولة العثمانية، وثانيهما: النظم التي كانت سائدة في الاقطار العربية قبل احتلالها، واصبحت الاقطار العربية ومنها العراق بعد خضوعه للسيطرة العثمانية مقسماً الى وحدات ادارية تسمى الولايات، وتنقسم الولاية الى اقضية والاقضية الى نواحٍ، وكان على رأس الولاية في الادارة الوالي الذي تعينه الحكومة العثمانية وعادة يكون من المماليك الذين كانت تعدهم وتدربهم الدولة العثمانية ليكونوا موظفين لديها وكانوا يأتون بهم من بلدان مختلفة خاضعة للدولة العثمانية ويدخلونهم في مدارس خاصة لاعدادهم في المستقبل، للمهام التي انيطت لهم.

قام المماليك بادارة شؤون الحكم في بغداد والبصرة وشهرزور، وكانوا يمثلون السلطان العثماني في ولاياتهم ويمتثلون لاوامره، وقد تسنم الحكم ابان تلك الحقبة العديد من المماليك كان اولهم حسن باشا وابنه احمد باشا وآخرهم داود باشا الذي بنهاية حكمه انتهى حكم المماليك في العراق عام ١٨٣١م. وكان الوالي يعينه السلطان العثماني ويعينه في ادارة شؤون الولايات عدد من الموظفين منهم القاضي والمفتي والدفتردار والمحاسب وغيرهم. وقد حاول المماليك ادارة شؤون الولايات بصورة مستقلة عن العاصمة العثمانية استانبول، الا انهم فشلوا في ذلك.

اهتم المماليك في العراق بالاقليات الدينية الموجودة انذاك ومنهم المسيحيون من الاشوريين والكلدانيين والارمن فضلا عن اليهود والايزيديين والشبك والصابئة المندائيين وغيرهم، وكان هؤلاء موجودين في العراق منذ قرون عدة ولهم عاداتهم وتقاليدهم وطقوسهم ودياناتهم الخاصة بهم والتي كانوا يمارسونها بكل حرية وامان دون أي تدخل من الوالي او اعوانه، وسمح لهم باقامة دور عباداتهم وعدم التعدي عليهم مادام عملهم لا ينافي الشريعة الاسلامية وكانوا يدفعون الجزية وسموا (اهل الذمة). وقد تسنم العديد منهم مناصب مهمة في الدولة حتى ان اليهود والمسيحيين كانوا مقربين جدا من الوالي في بغداد وكان يعتمد عليهم في الجوانب الاقتصادية لان اكثرهم كانوا

تجاراً وصاغة وحاذقين في الامور الادارية والاقتصادية. وكان لكل طائفة رئيس ديني يمثلهم وينوب عنهم ويتحدث باسمهم امام الوالي العثماني، سمي (بالملة) وكان من ضمن صلاحياته ان ينظر بامور طائفته وحل المشاكل والخلافات التي تحدث بيهم دون الرجوع الى القاضي العثماني المعين في بغداد، لكن ذلك لم يمنع من قيام بعض من اهل الذمة من عرض قضاياهم عند قاضي الشرع في بغداد خاصة اذا كان الخلاف بين واحد من الاقليات والاخر اما مسلماً او مسيحياً وسجلات المحكمة الشرعية في المكتبة الوطنية زاخرة بالامثلة على ذلك ابان تلك الحقبة.

منحت الدولة العثمانية الاقليات الاجنبية امتيازات خاصة منها حرية ممارسة دياناتهم وطقوسهم وعباداتهم طالما لا يتعارض ذلك مع الاتفاقيات الدولية التي تعقدها الدولة العثمانية مع دولهم التي جاءوا منها، وسموا انذاك بالرعايا الاجانب لكن الكثير منهم اصبح مقرباً من السلطان العثماني او الوالي في بغداد وكانوا يتدخلون في ادارة الولايات حتى ان بعضهم كان يقوم بعزل الوالي او ابقاء الذي يريدونه مما زاد من نفوذهم داخل الولايات. هذا فضلا عن اعطائهم امتيازات خاصة سميت بالامتيازات الاجنبية التي اعطت للاقليات الدينية صلاحيات واسعة.

المصادر والمراجع:

Dodd، C.H. *Democracy and Development in Turky*. London، 1934.

"بدون عنوان" مجلة سومر، الجزئين الاول والثاني (١٩٦٠).

"بدون عنوان" مجلة بغداد المجلد ٥،العدد ٣ (١٩٧٦): ٦٠-٦٦.

احمد، جودت،. تاريخ جودت .الدنا، عبد القادر. بيروت، ١٩٣٠م.

احمد، سوسة،. العرب واليهود في التاريخ. ط١. دمشق، ١٩٨٣م.

.———ملامح من تاريخ العراق القديم. العراق، بغداد، ١٩٦٠م.

.———ملامح من تاريخ القديم ليهود العراق. ط٢. بيروت، ٢٠٠١م.

الرزاق، الحسني، عبد. الصابئيون ماضيهم وحاضرهم. بغداد: مطبعة العرفان، ١٩٣٨م.

.———اليزيديون في ماضيهم وحاضرهم. بغداد: المطبعة العصرية للطباعة، ١٩٦٧م.

السلام، رؤوف، عماد عبد. التنظيمات الاجتماعية، موسوعة الموصل الحضارية. ج٤. الموصل، ١٩٩٥م.

.———الحياة الاجتماعية ابان عهد المماليك. بغداد، ١٩٨٦م.

العزيز، الشناوي، عبد. الدولة العثمانية دولة اسلامية مفترى عليها. مصر، ١٩٨٠م.

العزيز، عمر، عمر عبد. تاريخ المشرق العربي. القاهرة، ١٩٨٧م.

الكريم، غرايبة، عبد. تاريخ العرب الحديث. بيروت، ١٩٨٤م.

.———مقدمة في تاريخ العرب الحديث ١٥٠٠-١٩١٨. ج١. دمشق، ١٩٦٠م.

الكسندر، اداموف،. ولاية البصرة في ماضيها وحاضرها .التكريتي، هاشم صالح. ج٢. البصرة، العراق، ١٩٨٩م.

الليدي، دراوور،. الصابئة المندائيون .بدري، نعيم. رومي، غضبان. بغداد، ١٩٨٧م.

المجيد، البدوي، منذر عبد. جغرافية الاقليات الدينية في العراق. بغداد، ١٩٩٩م.

بابوا، اسحاق، رفائيل. تاريخ نصارى العراق. ط١. بغداد: مطبعة المنصور، ١٩٤٨م.

بك، جول، اسماعيل. اليزيدية قديما وحديثا. ط١. بيروت، ١٩٣٦م.

بيري، فوك، وليم. احوال العراق في القرن التاسع عشر. الشالجي، عبود. بغداد، ١٩٨٠م.

ج،ج.، لويمر،. دليل الخليج، القسم التاريخي. ج٣. قطر، الدوحة، ١٩٧٥م.

جميل، بيهم، محمد. فلسفة التاريخ العثماني. بيروت، ١٩٢٥م.

جورج، كيرك،. موجز تاريخ الشرق الاوسط من ظهور الاسلام الى الوقت الحاضر .الاسكندري، عمر. مصر: دار الطباعة الحديثة ،د.ت.

جيمس، بكنغهام،. رحلتي الى العراق .التكريتي، سليم طه. ج٢. بغداد، ١٩٧٠م.

حاوي، الكركوكلي، رسول. دوحة الوزراء في تاريخ الزوراء .نورس، موسى كاظم. بيروت: دار الكاتب العربي للطباعة ،د.ت.

خيرية، عبده، علي ابراهيم. قاسمية،. يهود البلاد العربية. بيروت، ١٩٧١م.

رشيد، الخيون،. الاديان والمذاهب بالعراق. بغداد، ١٩٩٥م.

زكي، صالح،. موجز تاريخ العراق. ط١. بغداد: مطبعة الرابطة، ١٩٤٩م.
"سجلات غير منشورة." دار الكتب والوثائق،سجلات المحكمة الشرعية في بغداد ،د.ت.
سعد، سلوم،. الاقليات في العراق الذاكرة الهوية التحديات. ط١. بغداد، ٢٠١٣م.
سليمان، فائق،. تاريخ بغداد .نورس، موسى كاظم. بغداد، ١٩٦٢م.
سليمان، نوار، عبد العزيز. داود باشا والي بغداد. القاهرة، ١٩٦٨م.
شاكر، علي، علي. تاريخ العراق في العهد العثماني ١٦٣٨-١٧٥٠. بغداد، ١٩٧٤م.
شامل، عبد القادر،. القاموس الموسوعي، اليهود في العراق من فترة الاسر البابلي الى سنة ١٩٥٢. لندن، ٢٠١٢م.
ظريف، الاعظمي، علي. مختصر تاريخ بغداد. بغداد، ١٩٢٦م.
عبدالحسن، الطائي، لقاء جمعة. "القضاء في العراق ١٧٥٠-١٨٣١." جامعة بغداد، ١٩٩٩م.
عدنان، ناجي، زيد. اقليات العراق في العهد الملكي. بيروت: درا الرافدين للطباعة، ٢٠١٥م.
علي، الصوفي، احمد. حكم المماليك في العراق. الموصل، ١٩٧٢م.
علي، مراد، خليل. "تاريخ العراق لاداري والاقتصادي ١٦٣٨-١٧٥٠." جامعة بغداد، ١٩٧٥م.
غضبان، رومي،. الصابئة المندائيون. بغداد، ١٩٨٩م.
كارستن، نيبور،. رحلة نيبور الى العراق في القرن ١٨م. الامين، محمود حسين. بغداد، ١٩٦٥م.
كاظم، نورس، علاء موسى. العراق في العهد العثماني ١٧٠٠-١٨٠٠. بغداد: دار الحرية للطباعة، ١٩٧٩م.
كمال، الدسوقي، محمد. الدولة العثمانية والمسألة الشرقية. القاهرة، ١٩٧٦م.
ليلى، الصباغ،. المجتمع العربي السوري في مطلع العهد العثماني. دمشق، ١٩٧٣م.
ماري، الكرملي، انستاس. خلاصة تاريخ العراق من تاريخ النشوء الى يومنا هذا. بغداد، ١٩٦٦م.
مازن، لطيف،. يهود العراق. ط٢. بغداد، ٢٠١٣م.
مهدي، عبد السلام، غادة. اليهود في العراق ١٨٥٦-١٩٢٠. ط١. القاهرة، ٢٠٠٨م.
نافع، الحمداني، طارق ."بدون عنوان" ،د.ت.
همسلي، لونكريك، ستيفن. اربعة قرون في تاريخ العراق الحديث .الخياط، جعفر. ط٦. بغداد، ١٩٨٥م.
وآخرون، عبد الكريم، احمد عز. تاريخ العالم العربي في العصر الحديث. مصر: مطبعة الجمهورية ،د.ت.
يورسوفيتش، لوتسكي، فلاديمير. تاريخ الاقطار العربية. البستاني، عفيف. موسكو: دار التقدم، ١٩٧١م.
يوسف، عز الدين،. داود باشا ونهاية حكم المماليك في العراق. بغداد، ١٩٦٧م.
يوسف، كوريه، يعقوب. يهود العراق، تاريخهم، احوالهم، هجرتهم. ط١. عمان: الدار الاهلية للطباعة، ١٩٩٨م.